محليات

١٥٠٠ متعثر في سورية منهم ألف بدمشق وريفها

ازدياد في الدعاوى المصرفية وقيمتها مليارات الليرات

| محمد منار حميجو

كشفت إحصائيات قضائية أن عدد الدعاوى المصرفية في البلاد بلغت نحو ١٥٠٠ دعوى منها ألف دعوى في دمشق وريفها على حين بلغ عددها في محافظة حلب نحو ١٠٠ دعوى.

وأكدت الإحصائيات أن عدد الأحكام التنفيذية في حلب بلغت ٦ آلاف حكم وهي السندات أو الملفات التي تضعها البنوك في التنفيذ في حال تأخر المقترض عن أداء قسط القرض معتبرة أن هذه الطريقة مختصرة عن الدعوى المصرفية. وبينت الإحصائيات أن هناك ٨٠ بالمئة من الدعاوى المصرفية تصدر فيها أحكام سريعة باعتبار أن من ضمن أحكامها منع السفر وهذا ما يسمى بالدعاوى المستعجلة وذلك لمنع المتعثر عن السفر. وأكد مصدر قضائي أن الدعاوى المصرفية ازدادت عن العام الماضي ولاسيما في دمشق وريفها كاشفاً أن معظم الدعاوى خاصة بالمصارف العامة، كما أن هناك عدداً من المتعثرين هم خارج البلاد.

وأكد المصدر أن قيمة الدعاوى المصرفية تقدر بمليارات الليرات موضحاً أن هناك بعض الدعاوى المنظورة في القضاء بلغت قيمتها أكثر من ملياري ليرة.

واعتبر المصدر أنه أخطاء الإدارات المصرفية السابقة كانت سببا في ازدياد عدد الدعاوى المصرفية بهذا الشكل مشيراً إلى أن الإجراءات الحالية مشددة كثيراً في منح القروض ولاسيما في ظل الظروف الراهنة وتعثر العديد من التجار. وبين المصدر أن القضاء ينظر إلى طبيعة التعثر لدى التاجر موضحاً أن هناك تجاراً تضررت منشآتهم بسبب أمور خارجة عن إرادتهم كما أن هناك أشخاصاً تقصدوا عدم سداد الأقساط المترتبة عليهم وهذا يعود في النهاية إلى تقدير القاضي وفق الأدلة والثبوتيات المعروضة أمامه. ولفت المصدر إلى أن إحداث المحاكم المصرفية سواء البداية أو الاستئناف ساهم بشكل ملحوظ في إعادة الكثير من الأموال إلى المصارف العامة كما أنه خفض الضغط على المحاكم المدنية وهذا يدخل ضمن العمل نحو التخصص في القضاء.

> ٦ آلاف حكم تنفيذي لمصلحة المصارف في حلب
>
> ٨٠ بالمئة من الدعاوى المصرفية تصدر فيها أحكام مستعجلة

وبين المصدر أن المحاكم المصرفية مختصة بالتعويض المدني أي إنه لا توجد عقوبة سجن تطبق فيها أصول المحاكمات المدنية مشيراً إلى أن الدعاوى المصرفية تبت بسرعة باعتبار أنه يتعلق جزء كبير منها بالأمور المدنية.

وأكد المصدر أن القضاء لن يتهاون في مسألة الأموال العامة ولاسيما أولئك الأشخاص الذين يتقصدون عدم سداد القروض المترتبة عليهم.

وأشار المصدر إلى التعاون مع المصرف المركزي والمصارف العامة في مسألة الإسراع في البت بالدعاوى ولاسيما ما يتعلق بمنع سفر المتعثرين خلال مدة قصيرة جداً مؤكداً أن هذا الإجراء ساهم في منع سفرهم وبالتالي اضطروا للجوء إلى المحكمة لرفعه وهذا يحتاج إلى سداد ما عليهم من القروض.

وأحدثت المحاكم المصرفية منذ عامين كخطوة أولى نحو تخصص المحاكم المدنية كما أنها جاءت نتيجة ازدياد عدد المتعثرين في البلاد واستغلالهم للظروف التي مرت بها ومغادرة البعض منهم إلى خارج سورية وبالتالي أدى ذلك إلى عدم سداد القروض المترتبة عليهم.

وتشدد القانون الخاص بالمحكمة المصرفية في مسألة البت بالدعاوى ومنع المتعثر من السفر خارج البلاد خلال فترة قصيرة جداً وبالتالي لا يستطيع المغادرة حتى سداد ما عليه من قروض.

كيف حافظت دمشق على نظافتها؟

مليون طن من القمامة سنوياً تحملها الأيدي النظيفة من دمشق

تراجع كبير في عدد عمال النظافة وتضاعف الكميات ومازالت أحياء دمشق نظيفة

| محمود الصالح

تشكل النظافة عنوان أي حضارة ومؤشراً على تقدم البلاد. ومن خلال نظرة بسيطة اليوم على دمشق مدينة «الياسمين» مازلنا نجدها تتمتع بمستوى لائق من النظافة في شوارعها وساحاتها وحدائقها وما زالت تفوح منها كل صباح رائحة الياسمين، التي لم تستطع كل قذائف الحقد أن تطغى على عطرها الفواح على الرغم من كل ما تعرضت له البلاد نتيجة هذه الحرب القذرة والتراجع الكبير في جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية، إلا أننا لم نجد أي تراجع في مستوى النظافة في العاصمة، وهذه حقيقة نسجلها لأمانة الكلمة التي أخذت « الوطن» على عاتقها حملها منذ بدايتها قبل عقد مضى.

اليوم تضاعف عدد سكان مدينة دمشق من ٤ ملايين نسمة إلى نحو عشرة ملايين نسمة نتيجة لجوء الملايين من السوريين من جميع المحافظات السورية إلى هذه المدينة وتضاعفت الكثافة السكانية أكثر من ضعفين. هذه الحال أدت إلى مضاعفة كمية النفايات بالزيادة السكانية نفسها حيث تصل كمية النفايات السنوية إلى أكثر من مليون طن وبمعدل وسطي يومي بحدود ٣ آلاف طن بعد أن كانت في عام ٢٠١١ بحدود ٢٠٠٠ طن يومياً. كل ذلك أمام تراجع في عدد عمال النظافة والآليات والتجهيزات. كل هذه القضايا كانت محور الحديث مع مدير النظافة في مدينة دمشق عماد العلي الذي تحدث لـ«الوطن» قائلاً: تقسم مدينة دمشق إلى ٢٧ مركزا لخدمات النظافة إضافة إلى المركز الإداري والمالي الموجود في مجمع دوائر الخدمات لمدينة دمشق. وأهم أقسام مديرية النظافة هو قسم الآليات الثقيلة وهو مؤلف من الشاحنات والقلابات والتركسات والضاغطات، ويوجد في قسم الآليات الثقيلة بحدود ٢٠٠ آلية من مختلف الأنواع ونسبة جاهزية الآليات للعمل هي بحدود ٥٠٪ أي إن هناك بحدود ١٠٠ آلية ثقيلة موجودة يومياً في العمل وهناك جزء من الآليات في الصيانة وفور انتهاء صيانتها يتم زجها في العمل وإدخال آليات أخرى إلى الصيانة. وتعمل هذه الورديات على مدار الساعة من خلال ٣ ورديات صباحية وبعد الظهر ومسائية. وتقوم هذه الآليات بجمع وترحيل القمامة من المدينة وفق خطة عمل محددة وموزعة على جميع القطاعات بحيث يتم إفراغ الحاويات في كثير من المناطق ٤ مرات يومياً. وهناك قسم الكانسات الذي يضم ٣٠ كانسة آلية تعمل أيضاً على ٣ ورديات يومياً وتقوم بأعمال كنس الشوارع الرئيسة التي لا يمكن لليد العاملة العمل فيها وذلك خلال ساعات محددة بحيث يتم اختيار الزمن الذي تكون فيه الشوارع اقل ازدحاما. وهناك قسم آخر يتبع لمديرية النظافة هو قسم الشطف ومن خلاله يتم شطف البعض من شوارع المدينة وبشكل خاص في الوسط والأسواق ومناطق إصلاح السيارات وغيرها من الشوارع التي تترك الفعاليات التجارية أو الآليات بقايا عليها لا يمكن إزالتها بعمليات الكنس وذلك في يوم الجمعة، وحين تدعو الحاجة إلى ذلك حيث بلغت كمية المياه التي شطفت فيها الشوارع في النصف الأول من هذا العام أكثر من ١٥٦ ألف م٣. ليس هذا فحسب بل يقوم هذا القسم بتزويد بعض الأحياء ومراكز الإيواء والمؤسسات الحكومية والمشافي بالمياه عند الحاجة حيث تم تزويد هذه الأماكن بكمية ٢٢٦ ألف م٣ خلال النصف الأول بالماء لتلبية احتياجاتها.

ويقوم هذا القسم خلال وقت قياسي بإزالة آثار الدمار والحوادث الإرهابية والعادية وهذا ما بات معروفا لدى جميع أهالي دمشق بسرعة تعامل عناصر النظافة مع كل هذه الحالات وكان لنا دور مهم في الحريق الذي تعرضت له منطقة العصرونية من خلال ترحيل الأنقاض وتنظيف المكان. وكل ذلك تطلب من عناصر النظافة جهدا كبيراً.

القسم الأخر من أقسام مديرية النظافة هو قسم الصيانة الذي يقوم بصيانة الحاويات الموجودة في مدينة دمشق التي يتجاوز عددها ٦ آلاف حاوية حيث يتم إجراء الصيانة لهذه الحاويات بحيث لا نضطر إلى إجراء أعمال الصيانة في القطاع الخاص وبالتالي توفير مبالغ كبيرة. وعن قسم ترحيل القامة يبين العلي قائلاً: يعتبر قسم الترحيل العمود الفقري في أعمال النظافة حيث يتم تشغيل أكثر من ٢١ قلاباً وتريلا في ترحيل القمامة على مدار الساعة من جميع القطاعات إلى وادي السفيرة حيث يوجد مقلب القمامة.

وعن وضع عمال النظافة في مدينة دمشق أوضح العلي قائلاً: كان عدد عمال النظافة قبل الأزمة في عام ٢٠١١ ٦ آلاف عامل في وقت لم يكن يتجاوز عدد سكان دمشق ٤ ملايين مواطن اليوم عدد سكان العاصمة يتجاوز ١٠ ملايين مواطن وعدد عمال النظافة تراجع إلى ٣ آلاف عامل. وهذا وضعنا أمام رهان كبير حيث أصبحنا مضطرين لأخذ أكبر قدر ممكن من الإنتاجية من العامل. وما يساعدنا في هذه المسألة الوعي الكبير والالتزام من جميع العمال واقتناعهم أنهم جزء من هذه المعركة وعليهم دور كبير يجب أن يقوموا به وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الشهداء بين عمال النظافة الذي وصل إلى ١٢٠ شهيداً في مدينة دمشق وهناك ٢٥٠ مخطوفاً وأكثر من ٥٠٠ مصاب. والسبب أن عامل النظافة يقف في الخط الأول مع الجيش العربي السوري. وهناك أعمال إرهابية دنيئة طالت عمال النظافة فقط لأنهم عمال نظافة. وهناك الكثير من العبوات الناسفة التي كانت توضع في الحاويات ويذهب ضحيتها عمال النظافة وكان لعمال النظافة دور مهم وكبير في مواجهة الأعمال الإرهابية وإزالة آثار الاعتداءات الإرهابية. وعن المقابل الذي يقدم لهؤلاء العمال بين العلي قائلاً: إن هناك دعماً لا محدوداً من المحافظ لعمال النظافة ولكن كل ذلك محكوم في القوانين المعمول بها حيث يتم منحهم مخصصات من البيض والحليب والسلل الغذائية والتعويض المحدد بـ٧٥٪ من الراتب بالنسبة للوردية المسائية و٥٨٪ من الراتب بالنسبة للوردية الصباحية ومتوسط الراتب لعامل أمضى ٢٠ في الخدمة يصل إلى نحو ٤٠ ألف ليرة سورية. ونتيجة التقاعد والوفاة تراجع عدد العمال بشكل كبير ولا يوجد أي عقود جديدة لأن التوظيف متوقف منذ ٥ سنوات.

وعن النفقات التي يتم صرفها على كل مواطن في مدينة دمشق أوضح العلي أنه على الرغم المستوى العالي من النظافة الذي تحظى به مدينة دمشق وبشهادة كل من زارها من خارج القطر وبالرغم من الارتفاع الهائل في الأسعار والخدمات ما زالت نفقات النظافة لا تتجاوز ٢,٢ ليرة لكل مواطن يوميا وهي أرخص دولة في الشرق الأوسط حيث يتم حساب هذه الكلفة على عدد سكان ٤,٥ ملايين نسمة وليس على ١٠ ملايين كما هو الواقع. وعلى الرغم من هذا الرقم المتواضع جداً لا تتم استعادة سوى جزء بسيط منه من المواطن من خلال الرسم المحدد على فاتورتي الكهرباء والماء.

> ١٢٠ شهيداً و٢٥٠ مخطوفاً و٥٠٠ جريح من عمال النظافة وتبقى الفيحاء متألقة

مشاريع طرطوس المهمة متوقفة.. أو متعثرة

| طرطوس - الوطن

يبدو أن الوعود التي أطلقتها الحكومة في أيلول من العام الماضي لجهة تخصيص الأموال اللازمة لاستكمال مشاريع مداخل مدينة طرطوس المتعثرة، وصرف الكشوف المستحقة للشركات المنفذة ذهبت أدراج الرياح.. فكافة تلك المشاريع التي بوشر بها منذ ٦ سنوات العمل فيها متوقف أو شبه متوقف بسبب عدم توافر السيولة المالية وعدم صرف الكشوف للأعمال المنفذة.

وعلمت «الوطن» أن قيمة كشوف الأعمال المنفذة وغير المصروفة لمشروع عقدة الكراجات الجديدة في مدخل مدينة طرطوس الجنوبي بلغت ١٩٨ مليون ليرة، وقيمة كشوف الأعمال المنفذة وغير المصروفة لمشروع عقدة الشيخ صالح العلي في مدخل طرطوس الشمالي عند مدخل المرفأ بلغت ١٣٤ مليون ليرة، أما قيمة كشوف طريق ٨ آذار الحيوي للمدينة فقد بلغت ٩٩ مليون ليرة.

أمام هذا الواقع وفروقات الأسعار توقفت الشركات المنفذة عن العمل بشكل شبه كامل رغم الاجتماعات التي ترأسها المحافظ والزيارات التي قام بها لتلك المشاريع في الفترة الماضية والتي هدفت لتسريع وتائر العمل وإنجاز جميع الأعمال فيها بعد الوعود الحكومية التي ذكرناها بداية.

والتعثر أو توقف العمل شمل أيضاً مشروع مشفى الأطفال الذي وصلت نسبة التنفيذ فيه لنحو ٩٠٪، ومشروع مشفى خزنة الوطني في سبة بريف صافيتا الذي كان الوعد بإنجازه هذا الشهر، ومشروع العيادات الشاملة.. ومشروع محطة المعالجة في العريمة ومشاريع حيوية أخرى كالمدارس وغيرها وأسباب هذا التعثر تعود من وجهة نظر الشركات الإنشائية التي تقوم بتنفيذها إلى عدم تأمين السيولة المالية من الإدارات وعدم صرف فروقات الأسعار الكبيرة، وعدم صرف كشوف الأعمال المستحقة في الفترة الماضية، وعدم توافر بعض المواد لتلك المشاريع.

السؤال الذي يفرض نفسه في ضوء ما تقدم متى ستحظى تلك المشاريع الحيوية باهتمام الحكومة ومن ثم متى ستنجز وتوضع بخدمة أبناء المحافظة والوافدين إليها وزوارها؟

«التراث بين أيد شابة»

التربية تتجه نحو التراث لتعزيزه لدى الشباب

| الوطن

أكد وزير التربية الدكتور هزوان الوز خلال افتتاحه ورشة العمل التدريبية الوطنية لموجهي مواد التاريخ والتربية الوطنية والجغرافية على استخدام الحقيبة التربوية (التراث بين أيدٍ شابة) التي نظمتها وزارة التربية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية «ببيروت» أهمية هذه الورشة بالنسبة للمعلمين لأن الحقيبة التربوية قد أصبحت أداة قيّمة لهم، لإثارة إحساس الشباب بأهمية حفظ تراثهم المحلي الوطني والعالمي، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للقيام بذلك، مبيناً أن عقد مثل هذه الورشات يأتي تجسيداً لاتفاقية التراث العالمي التي تنص على أن «.. تعمل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بكل الوسائل المناسبة، خاصة بمناهج التربية والإعلام، على تعزيز احترام وتعلق شعوبها بالتراث الثقافي والطبيعي....» لافتاً إلى أن التراث العالمي لا يعتبر مفهوماً ساكناً، لأن لجنة التراث العالمي تجتمع سنوياً لإدراج مواقع جديدة على قائمة التراث العالمي.

وأوضح وزير التربية أن تعليم موضوع التراث هو في الواقع، عملية ديناميكية تجسد ركائز التعلّم الأربع للقرن الحادي والعشرين- التعلّم للمعرفة، التعلّم للعمل، التعلّم للعيش مع الآخرين، تعلّم المرء ليكون، وذلك من خلال تمكين الطلاب من تعلّم المزيد عن المواقع الثقافية والطبيعية ذات القيمة العالمية البارزة الواردة في قائمة التراث العالمي، واكتساب مهارات جديدة مطلوبة للمساعدة في حفظ هذه المواقع التي تحميها اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي لعام ١٩٧٢، إضافة إلى بناء اتجاهات جديدة والتزام لمدى الحياة من أجل صون تراثنا الوطني والعالمي للأجيال الحالية وأجيال المستقبل، والقيام بدور فعّال في الحفاظ على التنوع الثقافي والطبيعي الهائل في العالم، وذلك عن طريق التعاون الدولي.

وتدور المحاور الرئيسة للورشة حول اتفاقية التراث العالمي، والتراث العالمي وعلاقته مع كل من الهوية، والسياحة، والبيئة، وثقافة السلام، وذلك في مجال التعلم واكتساب المعرفة عبر مساعدة الطلاب على تطوير معارفهم وفهمهم وبناء الاتجاهات والمهارات اللازمة.

يذكر أن الدورة الحالية تنظم لمحافظات «دمشق – حمص – حماة – السويداء – الحسكة – حلب» خلال الفترة ٢٥-٢٧/١٠/٢٠١٦.

من جهته أكد المهندس جوزيف كريدي ممثل مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت أهمية إدخال مفهوم حماية التراث العالمي في البرامج التربوية على نطاق العالم، ودور المعلمين في هذا المجال، موضحاً أن الورشة الحالية هي دعوة للمعلمين من مختلف التخصصات لإشراك طلابهم بمعارفهم على شكل رحلة عبر تراث العالم الثقافي والطبيعي، إضافة إلى مساعدتهم على تقدير الإرث العظيم للماضي، إلى جانب مشاركتهم في حمايته وصولاً إلى مستقبل مشرق أفضل.

ولفت المهندس كريدي إلى وجوب تعزيز تضامننا مع التراث الثقافي العالمي- السوري بشكل خاص والعمل معاً من أجل الحفاظ عليه للأجيال القادمة، معرباً عن استعداد مكتب اليونسكو ببيروت للتعاون ومواصلة العمل للنهوض بالأهداف والاستراتيجيات.

وأكد الدكتور نضال حسن أمين اللجنة الوطنية لليونسكو أن التعاون مستمر وقائم مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية بما يحقق ويساند خطط وزارة التربية وأهدافها.

يشار إلى أن الورشة نفسها ستنظم خلال الفترة الممتدة من ٨-١٠/١١/٢٠١٦. لموجهي محافظات «ريف دمشق – القنيطرة – اللاذقية – طرطوس – درعا».

فلاحو اللاذقية للحكومة: لا نريد وعوداً بل تنفيذاً

| اللاذقية - عبير سمير محمود

في ظل الصعوبات التي يعاني منها الفلاح في محافظة اللاذقية فيما يخص محصول الحمضيات تحديداً المتمثلة بمحدودية المردود مقابل غلاء مستلزمات الإنتاج وكل ما يتعلق فيها من مرحلة الزراعة حتى جني المحصول وسط غلاء سبل المعيشة جميعها ما يجعل المزارع في حالة «مأساوية» كما وصفها رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية هيثم أحمد، الذي أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن الفلاح يخسر دائماً في موسم الحمضيات مع عدم إيجاد حلول حقيقية لمشاكل المحصول من التسويق والتصدير وصولاً لمعمل العصائر الذي وضعت له الحكومة السابقة حجر الأساس العام الماضي وحتى اليوم لم تتم المباشرة بالعمل به! وتساءل أحمد عن مدى جدية الحكومة الحالية بمساعدة الفلاح وقال: لم ندع مناسبة إلا وطالبنا فيها بإيجاد حلول تساعد المزارع على تخطي هذه الصعوبات كل عام، فمع نهاية كل موسم يتعرض الفلاح إلى خسائر كبيرة بسبب فائض محصول الحمضيات لعدم وجود خط خارجي للتسويق بعد إغلاق معبر التنف مع العراق وطالبنا بتأمين خط بديل إلى الدول الصديقة منذ العام الماضي كما أكدنا ضرورة البدء بتنفيذ معمل العصائر الذي يساعد بحل ٥٠ ٪ من مشاكل الفلاحين علماً أن الحكومة الماضية وضعت حجر الأساس لإنشائه عام ٢٠١٥ وحتى اليوم لم يباشر بتنفيذه!

والفلاحون قالوا: «لن نصدق لحتى نشوف بعيوننا» فالوعود والحلول الكلامية لن تطعم الفلاح خبزاً كما سبق وفعلت الحكومة السابقة التي وضعت حجر الأساس ولم تنشئ معمل العصائر الذي يطالب به الفلاحون منذ أكثر من ربع قرن ليعيشوا وضعاً مأساوياً منذ بداية الحرب على سورية فلا أذناً مصغية حقيقية تأخذ بالمقترحات التي ننادي بها بكل مناسبة وكل لقاء مع أي وفد وزاري وتحديداً فيما يتعلق بالتسويق الخارجي وإقامة المعمل وهو ما جعل الفلاح يرى الأمل ضعيفاً بإنقاذه هذا الموسم من حالة الخسارة التي تتكرر كل عام وخاصة أن الإنتاج لهذا العام بلغ ٨٥٥ ألف طن من الحمضيات ويحتاج لخطة تسويقية خارجية إضافة للداخلية ومنها مؤسسة الخزن والتسويق التي تعهدت بتسويق ١٠٠ ألف طن وهي كمية غير كافية ما دامت ستبقى ضمن البلد دون تصدير خارجي يعود بالنفع على الفلاح بشكل ربحي في ظل الأسعار المتدنية مقارنة بمصاريف الإنتاج، فسعر كيلو البرتقال حالياً يتراوح بين ٢٠ – ٤٠ ليرة سورية وهو ثمن لا يعادل تكلفة قطافه على الأقل، ما سيعرض المزارع للخسارة هذا الموسم إن لم تنفذ الحكومة وعودها، كما قال رئيس الاتحاد.

خطة طموحة للزراعة بدرعا

| درعا- الوطن

وضعت الجهات المعنية بالشأن الزراعي في محافظة درعا الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم وتم إقرارها من الجهات الوصائية بواقع ١٤٥٥٦١ هكتاراً لدورة البعل و١٣٦٢٩ هكتاراً لدورة المروي وهي طموحة، لكن في ظل استمرار تفاقم ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذار ومحروقات وأسمدة وأجور نقل وعمال وفلاحة وعدم المقدرة على تقديم كامل الخدمات المطلوبة، فإن التنفيذ لن يكون بالمساحة المحددة والدليل النسب المنخفضة للزراعة في المواسم السابقة، والمطلب الملح لإنجاح الخطة بأفضل مستوى ممكن هو تخفيض التكاليف للمستلزمات وتأمينها بالكميات والأوقات المناسبة، وحسب مصادر مديرية زراعة درعا فإن المساحة المخطط زراعتها من القمح تبلغ ٧٧٩١٥ هكتاراً منها ٧٠٣١١ هكتاراً بعلاً والباقي مروي، ومساحة الشعير ٢٨٤٩٠ هكتاراً والحمص ٢٦٠٢٩ هكتاراً والعدس ٢١٢٨ والفول الحب ٢٢٨٦ منها ٣٦٠ مروياً والبازلاء الحب ٣٦٤٠ هكتاراً منها ٣٦٨ مروياً والبطاطا الربيعية ٧٦٢ هكتاراً، ومساحة المحاصيل العلفية من كرسنة وجلبانة وبيقية وذرة بيضاء ٥٦٥٨ هكتاراً والباقي من المساحات للمحاصيل والخضر الصيفية والتكثيفية المختلفة وفي صدارتها البندورة، ومن جهته ذكر مدير فرع إكثار البذار المهندس غازي الناصيف أن رصيد الفرع من بذار القمح الخام ٢٥٠٠ طن والمغربل والمعقم ٣ آلاف طن ومن بذار الشعير الخام ٦٩ طناً والحمص ٢٠,٣١٠ طناً، والمشحون إلى فرع السويداء ١١٠٨ أطنان من بذار القمح وإلى منظمة الفاو ١٠٦٠ طناً وإلى دمشق ١٨٩ طناً واللاذقية ١٤٥ طناً والمبيع من بذار القمح ٣٢,٥ طناً ومن الشعير ٤ أطنان، والكمية المكتتب عليها من بذار البطاطا الأجنبية ٤٦٧ طناً، لافتاً إلى أن مركز الغربلة يعمل بشكل جيد ومستمر لتلبية احتياجات الفلاحين من البذار في موسم الزراعة.

بينما طالب اتحاد فلاحي درعا بضرورة العمل على تأمين مستلزمات الإنتاج بالمواعيد المحددة والكميات الكافية لتنفيذ الخطة بوقت مبكر وأن يتم النظر بإمكانية خفض أسعارها للتشجيع على زراعة أكبر مساحة ممكنة.

إغلاق ٢٠ محلاً في اللاذقية

| اللاذقية- نهى شيخ سليمان

أصدرت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك باللاذقية قراراً يقضي بإغلاق ٢٠ محلاً بالمدينة لمخالفتها بالمواصفات ووجود عمليات تلاعب وغش تبين وجودها بعد سحب عينات من المواد الغذائية وتحليلها في مخبر المديرية، شملت: خمس عينات زيت قلي مأخوذة من مطاعم لسندويش فلافل وسواها موزعة في أحياء الريجي القديمة، الفاروس، ساحة حلوم، شارع ميسلون والقدس، كما تم ضبط مخالفة ١٠ محلات بتبلات للسندويش ومنها سندويش لحوم ثلاثة محلات بحي القدس، ومحل في اللاذقية، ومحل واحد بصليب التركمان وأربعة محلات بجبلة، وآخر برأس البسيط، ، هذا ما ذكره للوطن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك باللاذقية أحمد نجم، وأشار أيضاً لوجود خمسة عينات عسل مخالفة ضمن المدينة.

وأضاف نجم: إن دوريات حماية المستهلك صادرت أمس ٣٠٠ كرتونة من المواد الغذائية المتنوعة مخالفة للمواصفات ضمن مستودع للمواد الغذائية ببستان الريحان تحتوي على: جبن، مربى، عصير معلب، وربّ البندورة، مخالفة للمواصفة، حيث تم جرد الكميات ومصادرتها بعد تحليلها في مخبر المديرية، وسيتم إرفاق شهادات التحليل الخاصة بكل مادة، فالعصير صنعي، وربّ البندورة يحتوي على مادة النشاء، وأيضاً لا يوجد ذكر لتاريخ الصلاحية، فتمت مصادرة كامل محتويات المستودع، وتمّ تحويل المخالفين إلى القضاء. ، لاتخاذ الإجراءات القانونية.